الإحالة في علوم اللغة الحديثة: أنماطها وآليات تأويلها

الدكتور عبد الجبار أتنغرين
باحث في البلاغة وتحليل الخطاب
كلية اللغة العربية – جامعة القاضي عياض
المغرب

ملخص:

تعد الإحالة مبحثا محوريا في مجالات البحث اللغوي الحديث كفلسفة اللغة واللسانيات والتداوليات وتحليل الخطاب. وتتجلى أهميتها في طبيعة الإشكالات التي تطرحها سواء في المناهج اللسانية البنيوية الشكلية، أو المناهج اللغوية القائمة على التحايل السياقي للخطاب. ويهدف هذا المقال إلى مقاربة الإشكالات والقضايا التي تطرحها الإحالة على مستوى المفهوم والأنماط وآليات التأويل. انطلاقا من سؤال إشكالي مفاده: ما الحدود الفاصلة بين أنماط الإحالة وما آليات تأويلها؟

ولتحقيق هذه الغاية، يحاول المقال رصد مفهوم الإحالة من منظورات لغوية مختلفة، وبسط مختلف أنماط إحالة العبارات اللغوية، وصولا إلى بيان أهم آليات تأويلها من منظور الدرس اللغوي الحديث. ويعتمد في مقاربته لهذا الموضوع، المنهجَ الوصفي التحليلي عبر رصد مفهوم الإحالة وتوصيف أنماطها، وتفكيك آلياتها النظرية، مع تحليل عينات لغوية تتضمن عبارات إحالية، لبيان آليات اشتغال الإحالة وتأويلها، وإسناد المرجع الملائم للعنصر اللغوي، تبعا لطبيعة إحالته داخل الخطاب، واستنادا إلى شروط إنتاجه وتلقيه.

وخلص المقال أن الإحالة في اللغة هي الوظيفة التي بموجبها تتحدد علاقة اللغة بالعالم الواقعي أو المتخيل. غير أن هذه العلاقة لابد لها أن تمر عبر قصد المتكلم، فهي من جهة، تحدد علاقة المتكلم بالنص وتسمح له بالتعبير عن مواقفه تجاه العالم والتبليغ عن مقاصده، وتكشف، من جهة أخرى، عن الإطار المرجعي الذي أسهم في بناء ذلك النص بكل حمولته الثقافية والعقدية والإيديولوجية، وعن الشروط الخطابية التي أنتجته. ونظرا لما للعناصر الإحالية الإشارية والعائدية على الخصوص، من سمات لغوية تجعلها مفتقرة للاستقلال الإحالي وغير مشبعة دلاليا، فإن عملية تحديد إحالتها، وتعيين مرجعها، تقتضي اتباع مسار معرفي محدد، واعتماد آليات تأويلية ناجعة قائمة على التحليلين اللساني والتداولي معا، عبر استثمار المعطيات المقالية والمقامية، وما تتيحه المعرفة السابقة والبيئة المشتركة بين أطراف الخطاب من معلومات تسمح ببلوغ أثر معرفي عالٍ بجهد تأويلي أقل استنادا إلى مبدأي الإتاحة والتأويل المحلي.

الكلمات المفتاحية: الإحالة، التداوليات، الإحالة الإشارية، العائدية، التأويل المحلي،مبدأ الإتاحة.

Résumé :

La référence constitue un axe central dans les domaines de la recherche linguistique moderne, tels que la philosophie du langage, la linguistique, la pragmatique et l'analyse du discours. Son importance réside dans la nature des problématiques qu'elle soulève, que ce soit au sein des approches linguistiques structurales et formelles, ou des approches linguistiques fondées sur l'analyse contextuelle des discours. Cette étude vise à aborder les problématiques objectives soulevées par la référence au niveau de son concept, de ses typologies et de ses mécanismes d'interprétation, en adoptant une approche descriptive et analytique pour répondre à la problématique suivante : quelles sont les frontières entre les différents modes de référence et quels sont leurs mécanismes d'interprétation ?

L'étude conclut que la référence est la fonction linguistique qui détermine la relation entre la langue et le monde réel ou imaginaire. Toutefois, cette relation passe nécessairement par l'intention du locuteur. D'une part, elle détermine le rapport du locuteur au texte, lui permettant d'exprimer ses positions envers le monde et de communiquer ses intentions. D'autre part, elle révèle le cadre de référence qui a contribué à la construction de ce texte avec toute sa charge culturelle, doctrinale et idéologique, ainsi que les conditions discursives de sa production. Ses modes se diversifient en corrélation avec la nature des expressions linguistiques, qu'elles soient autonomes ou dépendantes. Étant donné que les éléments référentiels, notamment déictiques et anaphoriques, possèdent des caractéristiques linguistiques qui les privent d'autonomie référentielle et les rendent sémantiquement insaturés, le processus de détermination de leur référence et de désignation de leur référent requiert un parcours cognitif spécifique. Ce parcours repose sur des mécanismes d'interprétation efficaces combinant les analyses linguistique et pragmatique, à travers l'exploitation des données textuelles et contextuelles. Cela inclut les informations fournies par les connaissances antérieures et l'environnement partagé entre les partenaires de l'échange, permettant ainsi d'atteindre un effet cognitif maximal avec un effort d'interprétation minimal, en s'appuyant sur les principes d'accessibilité et d'interprétation locale.

Mots-clés: Référence, Pragmatique, Référence déictique, Référence anaphorique, Interprétation locale, Principe Accessibilité.

مقدمة:

شغلت الإحالة حيزا مهما من الدراسات التي تناولت اللغة، في مجالات معرفية متنوعة على اختلاف منابعها وأصولها وغاياتها. وذلك لارتباطها بموضوعات وقضايا محورية في دراسة اللغة، كالدلالة والمعنى، والاتساق والانسجام، والحجاج والتأويل؛ فقد شكلت مبحثا مهما من مباحث فلسفة اللغة والمنطق وعلم الدلالة والتداوليات وتحليل الخطاب والسميائيات. وتتجلى أهمية الإحالة في الحقل اللساني، في كونها تربط بين المناهج الشكلية النصية التي تركز على البنية اللغوية، وتُعنى برصد مختلف أشكال التعالق بين مكونات النص، وبين المناهج السياقية التي تبحث في معنى النص ضمن محيطه وسياق تشكله، وتسعى إلى الكشف عن العلاقة القائمة بين الخطابات وأطرها المرجعية التي انبثقت منها، بهدف رصد مقاصدها من جهة، وتحديد آليات قراءتها وتأويلها ضمن سياق تلقيها من جهة أخرى.

وقد شهدت الساحة اللغوية جهودا مثمرة في دراسة الإحالة وقضاياها وعلاقتها بموضوعات علوم اللغة الحديثة، ويأتي في طليعتها أعمال (جون لاينز) و(جون كلود ميلنر) و(مايك هاليداي ورقية حسن) التي صاغت الإطار النظري للإحالة من منظور لساني شكلي يحدد العلاقة بين اللغة والعالم، وبين العبارات اللغوية ومدلولاتها، ووظائف العبارات الإحالية داخل النص. وفي المقابل، ظهرت مقاربات نقدية حديثة تحاول مقاربة الإحالة من منظور تداولي يدمج عناصر السياق بمختلف مستوياته، والعمليات المعرفية المتحكمة في إنتاج وتلقي النصوص، كما نجد في تحليل الخطاب عند (براون) و(يول)، وفي أعمال (سيرل) و(فوكونيي) و(ننبرغ)، وفي دراسات (كورنيش) الذي نظر إلى الإحالة من منظور معرفي يقوم على الانتباه المشترك بين باث الخطاب ومستقبله. وقد أعاد الباحثون في الدرس اللغوي العربي، قراءة هذه الطروحات الغربية، وربطها بما تضمّنه التراث النحوي والبلاغي القديم من مفاهيم ومباحث تؤصل لمفهوم الإحالة من قبيل: العَوْد والإضمار ومقتضى الحال. ومن هؤلاء تمام حسان ومحمد خطابي والأزهر الزناد...

ورغم ذيوع مفهوم الإحالة، ووضوحه في بعده النظري العام، إلا أنها تطرح إشكالات موضوعية على مستوى التصنيف، وآليات التأويل. لذلك نسعى من خلال هذه المقالة إلى مقاربة هذه الإشكالات من خلال محاولة الإجابة عن السؤال الإشكالي الآتي: ما الحدود الفاصلة بين أنماط الإحالة وما آليات تأويلها؟

للإجابة عن هذا السؤال سنحاول بداية رصد مفهوم الإحالة من منظورات لغوية مختلفة، ثم بسط مختلف أنماط إحالة العبارات اللغوية، وصولا إلى بيان أهم آليات تأويلها من منظور الدرس اللغوي الحديث. ويعتمد المقال في مقاربته لهذا الموضوع، المنهجَ الوصفي التحليلي عبر رصد مفهوم الإحالة وتوصيف أنماطها، وتفكيك آلياتها النظرية بناء على ما استقرت عليه مجالات البحث اللغوي المعاصرة، مع تحليل عينات لغوية تتضمن عبارات إحالية، لبيان آليات اشتغال الإحالة وتأويلها، وإسناد المرجع الملائم للعنصر اللغوي، تبعا لطبيعة إحالته داخل الخطاب، واستنادا إلى شروط إنتاجه وتلقيه.

1- في مفهوم الإحالة:

يعود الفضل في اقتراح نظرية لسانية في الإحالة للساني الفرنسي (جون كلود ميلنر) (J.C. Milner) الذي يرى أن الوظيفة الأساسية للغة إنما هي التعيين، من خلال الإحالة إلى أشياء الواقع، وأن من مهام اللسانيات، بمعناها الدقيق الصوتية والتركيبية والدلالية، دراسة هذه الوظيفة التعيينية.[1]

1 ينظر: جاك موشلر وآن روبول، القاموس الموسوعي للتداولية. ترجمة جماعية بإشراف عزالدين المجدوب، دار سيناتار، المركز الوطني للترجمة، تونس، ص 159.

يقصد بالإحالة في معناها العام، تلك العملية التي تربط بين عالم اللغة والعالم الخارج عن اللغة، أي بين الكلمات والأشياء الموجودة في العالم الواقعي أو المتخيل. فجل التعاريف الموضوعة للإحالة تجمع على تقديمها باعتبارها الوظيفة التي تسمح للعلامات اللغوية بالارتباط بالواقع الخارج– لغوي، ومن ذلك:[2]

- (ديبوا) و(أليي): "الإحالة هي الوظيفة التي بواسطتها تعين علامة لغوية ما موضوعا في الواقع الخارج–لغوي سواء كان حقيقيا أو متخيلا".
- (بوتيي) و(أليي): "الإحالة بشكل عام هي الوظيفة المرجعية للرسالة والتي تسمح لعلامة لغوية بتعيين كائنات وموضوعات في العالم الخارج–لغوي".
- (ديكرو) و(تودوروف): "يجب أن يكون المتخاطبون في عملية التواصل قادرين على تعيين الأشياء المشكلة للعالم الخارجي ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الوظيفة الإحالية للغة".

إن إحالة العبارات إلى العالم، وفق هذا المنظور، هو ما يمنح تلك العبارات معنى. ولما كانت عبارات اللغة مختلفة فإنها لا تمتلك الخصائص الإحالية ذاتها، فإحالة الفعل مثلا تختلف عن إحالة الاسم. وهكذا تحيل العبارات الاسمية إلى "المواضيع" بالمعنى العام، أي إلى أشياء وأشخاص وأماكن وأحداث... أما العبارات الحَملية فتسعى إلى إسناد أفعال أو خصائص لتلك المواضيع.[3] فالأسماء عبارات مرجعية تحيل، في حين أن الأفعال والأوصاف تُسنِد فقط؛ ففي قولنا مثلا: "نام الطفل"، تعتبر كلمة "الطفل" عبارة إحالية مرجعية، أما كلمة "نام" فهي عبارة حَمْلية إسنادية. كما أن كلمتي: الذئب والحمَل في عبارة: "افترس الذئب الحمَل"، عبارتان إحاليتان، أما الفعل "افترس" فهو عبارة إسنادية. [4]

والحقيقة أن الإحالة لا تقتصر على إحالة كلمة إلى موضوع أو محمول، بل تتجاوز ذلك إلى ما هو أعم وأشمل؛ ففي الحقل الأدبي مثلا، يعد النص كله إحالة إلى البنية الفكرية للمتكلم ومعتقداته ورغباته، ونظرته للواقع وتمثله لعناصر الكون، وإلى النسق الثقافي والاجتماعي الذي يحتضن ذلك كله، كما نجد في "الأليغوريا" أو في مفهوم "الاستعارات الكبرى" عند (لايكوف) و(جونسون)، فضلا عن أن النص ذاته إحالة إلى عدد غير متناه من النصوص المنجزة سلفا.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه لا ينبغي الخلط بين الإحالة والمرجع كما هو الحال عند (كلود ميلنر) حسب ما ورد في معجم تحليل الخطاب؛ فالإحالة هي خاصية العلامة اللسانية حين تحيل على واقع، في حين أن المرجع يمثل الواقع الذي تشير إليه الإحالة، وهو موضوع خارج لساني، لا تهتم به اللسانيات البنيوية، "وذلك على خلاف الإحالة التي تمثل جانبا من اهتمامات اللسانيات، بوصفها تشتمل في علاقتها الثنائية، مفردات تأخذ في الأساس شكلا لسانيا". [5]

2Voir: Georges KLEIBER, Problème de référence: Descriptions définis et noms propres, centre d'Analyse Syntaxique, Université de Metz, France, p.16.

3 Milner Jean-Claude, Réflexion sur la référence, In : Langue française, N° 30, 1976. P. 63.

4 يمكن الاطلاع على مثال مشابه في:

باتريك شارودو ودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب. ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سيناترا، تونس، 2008، ص 475.

5 ماري نوال وغاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات. ترجمة: عبد القادر فهيم الشيباني، الجزائر، ط 1، 2007، ص 92.

ويرى (باتريك شارودو) ودومنيك مانغنيو) أنه "كثيراً ما خُلط بين الإحالة والمرجع حتى صارا مترادفين. وخاصة عند ج. ك ملنار (1982 :10) الذي مَفهَم التقسيم إلى إحالة مقدَّرة وإحالة منجَزة، حيث استعملت إحالة بمعنى مرجع. وحُدِّدت الإحالة المقدَّرة بالنسبة إلى الوحدة المعجمية: «بكل وحدة معجمية فردية تتعلق مجموعة من الشروط التي يجب أن تستجيب لها قطعة من الواقع حتى يمكن أن يكون مرجعية لمقطع حيث تتدخل تدخلاً حاسماً الوحدة المعجمية المعنيّة [...]، وتمثل مجموعة الشروط المخصَّصة للوحدة المعجمية إحالتها المقدَّرة». أما الإحالة المنجَزة فتتكوّن من قطع الواقع، أي المراجع التي تُعلّق بعبارة معينة مستعملة." معجم تحليل الخطاب، ص 474.

ومهما يكن، فإن مفهوم الإحالة كما تحدده التعريفات الواردة أعلاه، هو مفهوم عام وتقليدي يجد مرجعياته في اللسانيات البنيوية وعلم دلالة المفردات بالخصوص. وهو التصور الذي تبناه أيضا عالم الدلالة (بالمر) (Balmer)؛ إذ يعتبر أن الإحالة هي "علاقة العناصر اللغوية كالكلمات والجمل بالعالم غير اللغوي للخبرة." [6] إلا أنه يرى، رغم تأكيده على هذه الفكرة، أن اهتمام علم الدلالة يجب أن يشمل أيضا العلاقات الترابطية بين الكلمات داخل النص. ويقصِد بالترابط ذلك النظام القائم بين عناصر اللغة نفسها، فهو يُعنى فقط بالعلاقة داخل اللغة. ويوضح (بالمر) هذا الترابط بما يوحي بالعلاقات الإحالية بين كلمات وعبارات النص، مقرّا أن بعض اللسانيين قصر علم الدلالة نظريا وعمليا على العلاقات الترابطية، كما نجد بشكل واضح عند رواد لسانيات النص. [7]

وفي المنحى ذاته أورد (جوليان براون) (Gillian Brown) و(جورج يول) (George Yulle)، في سياق حديثهما عن الإحالة، تعريف (جون لاينز) (J. Lyons) الذي يرى أن "العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالية: فالأسماء تحيل إلى المسميات".[8] وعلقا عليه بقولهما: " ولا يزال هذا المفهوم التقليدي منتشرا في الدراسات اللغوية (مثل علم دلالات المفردات) التي تصف العلاقة بين اللغة والعالم، دون أن تأخذ بالاعتبار مستعمل اللغة." [9] فهو لا يأخذ بعين الاعتبار العناصر السياقية وشروط إنتاج الخطاب وتلقيه كما في باقي مجالات علوم اللغة كالتداوليات وتحليل الخطاب.

إن الإحالة في مجال اللغة لا تنحصر عند حدود التحليل اللساني الشكلي، فقد تحصل الإحالة إلى موضوع خارج اللغة بعناصر لغوية، سواء كانت معضدة بإيماءات أو إشارات جسدية أو غير معضدة، من قبيل أسماء الإشارة والضمائر، ويصبح التحليل اللساني آنذاك غير كاف لتحديد موضوع الإحالة، إذ يستدعي الأمر في هذه الحالة، المرور عبر عمليات غير لغوية لتحديد المرجع الذي يقصد المتكلم الإحالة إليه من بين المراجع المختلفة الحاضرة في مقام التواصل.

وقد استدرك (براون) و(يول) بعد تعليقهما على التعريف التقليدي لـ(جون لاينز) بقولهما: "ولكنا نجد لاينز يصرح مؤخرا، وهو يتحدث عن طبيعة الإحالة، بقوله: «إن المتكلم هو الذي يحيل (باستعماله لتعبير مناسب)؛ أي أنه يحمل التعبير وظيفة إحالية عند قيامه بعملية إحالة»"،[10] معتبرين أن هذا المفهوم الأخير للإحالة هو بالذات المفهوم الذي يجب على محلل الخطاب الاعتماد عليه. وعضدا هذا التصور بموقف (بيتر فريديريك ستراوسن) (Peter Frederick Strawson) الذي يذهب إلى أن الإحالة ليست شيئا يقوم به تعبير ما، ولكنها شيء يمكن أن يحيل عليه شخص ما باستعماله تعبيرا معينا، وبموقف (جون سورل) (John Searle) الذي يؤكد أنه إن كنّا نعني أن المتكلمين يحيلون، فإن التعبيرات لا تحيل أكثر من أن هؤلاء المتكلمين يصدرون وعوداً وأوامر. وعلى هذا الأساس ينظر للإحالة في التداوليات وفي تحليل الخطاب على أنها عمل يقوم به المتكلم أو مستعمل اللغة.

إن الإحالة من هذا المنظور عمل تداولي لا يتحقق إلا من خلال الإجراء، واستعمال العبارات اللغوية هو الذي يجعلها تحيل في مقام تواصلي محدد. وقد تختلف إحالة تلك العبارات من استعمال إلى آخر، فتُعين العبارة في كل مرة مرجعا مغايرا. وقد شكلت هذه الخاصية بالضبط موضوع الدراسة الإحالية في ما يسمى بنظرية العوالم الممكنة، وهي نظرية منطقية فلسفية تتناول جهة الإمكان والحقيقة، وتعنى بالمظهر التداولي

6 بالمر أف آر، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، نشر الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 1985، ص 37.

7 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

8 Gillian Brown & George yule, Discourse analysis, Cambridge University Press, First published, 1983, P 28.

9 Discourse analysis, P. 28.

10 Ibid. P 28.

للإحالة. وقد تناولت هذه النظريةَ أبحاثٌ عديدة خاصة في الفلسفة التحليلية، وبالأخص أعمال (سول كريبك) (Saul Kripke) و(دافيد كابلان) (David Kaplan).

غير أن أول من ناقش مفهوم العوالم الممكنة والسياق هو (لويس دافيد) (Lwis David)، فميز بين نوعين من المحددات التي تتدخل في تأويل العبارات اللغوية من الناحية التداولية: المحددات المتعلقة بالعالم الممكن والمحددات السياقية، واعتبر أن هذه الأخيرة متعددة منها الزمانية (الآن، بَعد..) والمكانية (هنا، هناك..) والإيمائية (هذا، ذاك..) والخطابية (أعلاه، لاحقا..). وتبعه في ذلك (كابلان) الذي ميز بشكل صارم بين المستوى الذي يكون فيه المحتوى القضوي مرتبطا بالعالم الممكن، والمستوى الذي تكون فيه الدلالة مرتبطة بالسياق. (11)

وإلى جانب هذه النظرية، نجد أيضا نظرية الفضاءات الذهنية التي يعود الفضل في بناء تصوراتها لأعمال اللسانيين (فوكونيي) (Fauconnier) و(نبرغ) (Nunberg). لقد اهتمت هذه النظرية أيضا بتحليل الإحالة، لكن من منظور آخر مختلف عن منظور العوالم الممكنة. إنها نظرية معرفية ذات أسس نفسية، تركز على نشاط العمليات الذهنية أثناء الإحالة، وتنظر إلى اللغة كبناء ذهني مجرد لفضاءات وعناصر وعلاقات. فهي تدرس الإحالة باعتبارها علاقة تربط بين الكلمات والبناءات الذهنية التي يخلقها كل من المتكلم والمخاطب وفقا لبناءات سابقة، إذ مدار التواصل فيها هو بناء فضاءات متشابهة ومتماثلة.(12)

إن مفهوم الإحالة، بناء على ما سبق، لا يمكن تحديده تحديدا دقيقا يستوفي كل العناصر والخصائص المميزة للإحالة في علوم اللغة المختلفة؛ إذ يختلف باختلاف المجالات المعرفية التي تُعنى به، وباختلاف النظريات التي تتناوله، والتصورات التي يصدر عنها، وباختلاف الشروط والعناصر التي تستدعيها الإحالة بمختلف أصنافها وانماطها.

2– أنماط الإحالة:

تتخذ الإحالة أشكالا متعددة ومختلفة باختلاف مجال البحث اللغوي، فنجدها تتفرع إلى نصية ومقامية. والنصية تتفرع بدورها إلى عائدية قبلية وعائدية بعدية. وتنقسم أيضا إلى إحالة بناء وإحالة تعيين بالنظر إلى نمطها، وإلى عامة وخاصة بالنظر إلى المحال إليه، كما تتخذ أشكالا أخرى متعددة من حيث المركز الإشاري بالنظر إلى المتكلم أو المخاطب أو مكان التخاطب... (13)

وعموما فإذا حاولنا أن نربط بين كل هذه الأنماط، وإذا استحضرنا مختلف أنواع العبارات اللغوية، والعلاقات القائمة بينها داخل النص، وأخذنا بعين الاعتبار السياق التواصلي الذي يتم فيه استعمال تلك العبارات، سواء من حيث توظيفُها أو تأويلُها، فإن الإحالة لا تخرج عن كونها إما مباشرة أو غير مباشرة، أو عائديه أو إشارية. وهذه الأنماط منها ما تؤديه العبارات ذات الاستقلال الإحالي ومنها ما تؤديه العبارات المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي. (14)

---

11. ينظر:

Frédéric NEF , Indexicalité et indicialité : pragmatique formelle et théorie de l'énonciation .In : Histoire Epistémologie de Langage, tome 8, fascicule 2, 1986, p.p. 264,265.

12 القاموس الموسوعي للتداولية، ص 162.

13 Voir: M.A.K.HALLIDAY and ROQUAIA HASSAN, Cohesion in English. Longman, London, 1976. P. 33

14 ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، ص 376.

أولا: إحالة العبارات ذات الاستقلال الإحالي:

يقصد بالعبارات اللغوية ذات الاستقلال الإحالي، تلك التعابير التي تحيل إلى مرجعها باستقلال تام عن سياق التلفظ الذي ترد فيه. واستقلال الإحالة هذا يجعل معنى هذه الألفاظ كامنا في ذاتها، فهي ذات معنى لغوي، أو دلالة معجمية مستقلة عن السياق، ولا تتغير بتغيره. وهذا الصنف من العبارات يؤدي نوعين من الإحالة: الإحالة المباشرة، والإحالة غير المباشرة.

– الإحالة المباشرة:

يقصد بالإحالة المباشرة، حسب ما ورد في القاموس الموسوعي للتداولية، تلك الوظيفة التي تؤديها أسماء الأجناس، والأسماء الأعلام، حين تحيل إلى مسمياتها في العالم الخارج عن النص.[15] فأسماء الأجناس تحيل إلى الماهية الكلية المجردة، سواء كانت ذواتا كالإنسان والفرس، أو معان كالجلوس والقيام.. ولا تعين مفردا بذاته. إن الإحالة فيها مباشرة ومستقلة لا تتحدد بالنسبة لغيرها، لذلك كان معنى الاسم عند النحاة قائما في نفسه لا في غيره.

أما الأسماء الأعلام فإنها لا تدل على ماهية المسمى أو حقيقته ولا تصفه، وإنما تكتفي بتعيينه كـ"ذات" متميزة عن باقي الذوات. وإحالة الاسم العلم مباشِرة لأنها مستقلة عن الزمان والمكان والأشخاص من حيث المرجع؛ إذ بمجرد أن يطلق على الذات بفعل التسمية الأولى، فإنه يبقى ملازما لها على الدوام، ويحيل بشكل مباشِرة إليها في استقلال تام عن هذه العناصر.[16] ولا يجب أن نفهم من ذلك أن قضية إحالة الاسم العلم بسيطة، بل هي معقدة وملتبسة، فقد نتج عن دراستها نظريات متعددة لا يتسع المقام لبسطها. ويمكن أن تكون موضوع بحث مستقل.

ويمكن التمثيل للإحالة المباشرة من النص القرآني بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾.[17] فالكلمات: (ملأ) و(طين) و(صرح) كلها ألفاظ ذات إحالة مباشرة، لكونها أسماء جنس تحيل على مسمياتها في الواقع الخارج عن اللغة دون ارتباط بعبارة أخرى؛ إذ تحيل على التوالي إلى ماهية الملأ والطين والصرح. والأسماء الأعلام (فرعون) وهامان) و(موسى) تؤدي أيضا وظيفة الإحالة المباشرة، ويعين كل منها في العالم ذاتا محددة مميزة عن باقي الذوات؛ أي أنها تعين في سياق الخطاب أشخاصا بعينهم.

– الإحالة غير المباشرة:

يؤدي هذا النوعَ من الإحالة تعبيراتٌ من قبيل العبارات العلائقية[18] مثل (أخ) و(ابن) و(عم) و(أبو).. أو بشكل عام كل المركبات الإضافية[19] مثل "كتاب التلميذ" و"قاعة العرض"... وهذه العبارات تدرس عادة ضمن ما يسمى بالأوصاف المحددة. وهي لا تُعين موضوعها بشكل مباشر وإنما يتم ذلك عبر عبارة أخرى ذات إحالة مباشرة تشغل، من الناحية التركيبية، موقع المضاف إليه.

ومن أمثلة العبارات العلائقية ذات الإحالة غير المباشرة ما نجده في قول امرئ القيس: [20]

---

15 ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، ص 376.

16 Pascal Engel, Identité et Référence: la théorie des noms propres chez Frege et Kripke. Presses de l'Ecole Normale Supérieure, Paris, France, 1985. P. 15.

17 القصص: 38

18 كاترين كاربرت أوريكشيوني، فعل القول (من الذاتية في اللغة)، تج: محمد نضيف، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2007، ص 56.

19 ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، ص 373.

20 ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 5، 2004، ص 139.

سَائِـلْ بَنِـي أَسَـدٍ بِمَـقْتَـلِ رَبِّهِمْ حُجْرِ بنِ أُمِّ قَطَامِ جَلَّ قَتِيلا

إذ سَارَ ذو التَّاجِ الهِـجَانُ بِجَحْفَلٍ لَجِبٍ يُجَـاوبُ بالفَلاة صَهِيلا

فإحالة الألفاظ: (بني) و(بن) و(أم) و(ذو) في البيتين أعلاه، إحالة غير مباشر، إذ لا تحيل إلى الذوات المقصودة، ولا تتحدد إحالتها في الواقع إلا من خلال العبارات التي أضيفت إليها وهي: (أسد) و(قطام) و(التاج).

وبالمثل فإن الألفاظ: (غداة) و(سمرات) و(ناقف) التي تشغل موقع المضاف في البيت الآتي: [21]

كَأَنِّي غَدَاة البَيْنِ يَوْمَ تَحَـمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

لا تتحدد إحالتها إلا من خلال الألفاظ التي تشغل موقع المضاف إليه: (البين) و(الحي) و(حنظل). لذلك فإحالتها إحالة غير مباشرة.

ثانيا: إحالة العبارات المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي:

تشتمل اللغة، في مقابل العبارات اللغوية ذات الاستقلال الإحالي، على عبارات لا تنطوي على دلالات معجمية في ذاتها، ولا تكتسب معناها إلا داخل السياق سواء كان مقاليا أو مقاميا، مثل الضمائر بمختلف أنواعها، وظروف الزمان والمكان، وأسماء الإشارة. تسمى هذه العبارات بالتعابير المفتقرة للاستقلال الإحالي. وتسمى كذلك لكونها لا تحيل إلا من خلال نقطة إحالية مرتبطة بذاتٍ أو زمان أو مكان، تشكل مَعْلَما لإحالتها سواء داخل النص أو في مقام التخاطب. لذلك فهذه العناصر الإحالية، كيفما كان نوعها، لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل بل، لابد من العودة إلى ما تحيل إليه قصد تأويلها. [22] وتؤدي هذه التعابيرُ نوعين من الإحالة: الإحالة العائدية، والإحالة الإشارية.

– الإحالة العائدية:

حين تؤدي هذه العناصر وظيفتها الإحالية داخل النص فإنها تسمى عناصر عائدية، وهي قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص. وهذه الإحالة لا تخضع لقيود نحوية، بقدر ما تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه. وبناء على ذلك تحدد الإحالة العائدية باعتبارها علاقة تأويلية، في ملفوظ أو عدد من الملفوظات، بين تعبير مفتقر إلى الاستقلال الإحالي، وبين عنصر لغوي آخر داخل النص، يعتبر بمثابة مفسر له. [23]

ومن الألفاظ المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي التي تؤدي عادة وظيفة الإحالة العائدية أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأداة التعريف "أل"، وضمائر الغياب التي غالبا ما اعتبرت "المثال الأنموذجي للعائد ".[24] غير أن هذه التعابير ليست خاصة بالإحالة العائدية وحدها، بل قد تؤدي أيضا دور الإحالة الإشارية. فالتميز بين (العائد) و (الإشاري) هو تميز من جانب الاستعمال فقط، وليس تميزا بين تلك العناصر في ذاتها، أو من حيث طبيعتها.

---

21 المرجع نفسه، ص 111.

22 Voir: Cohesion in English, P. 31.

23 ينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1993، ص 118.
وينظر أيضا: معجم تحليل الخطاب، ص 48.

24 القاموس الموسوعي للتداولية، ص 385.

ويرى (جاك موشلر) (Jacques Moeschler) و(آن روبول) (Anne Reboul) أن الإحالة العائدية يمكن أن تؤدى أيضا بواسطة بعض التعابير ذات الاستقلال الإحالي، أي ذات دلالة معجمية مستقلة مثل لفظ (الحيوان) في المثال التالي الذي يقدمانه لتوضيح ذلك:

"غوريلا حديقة الحيوانات مصاب بالاكتئاب، إذ فقد الحيوان مؤخرا قرينته".

فلفظ (الحيوان) – وهو في نظرهما ذو دلالة معجمية مستقلة– يحيل داخل النص إلى "غوريلا حديقة الحيوانات"، وهو مرجع مذكور قبلا، فهو بذلك "يمكن اعتباره عائديا". [25]

غير أن العنصر الذي أحال إلى "غوريلا حديقة الحيوانات"، في تقديرنا، ليس لفظَ الحيوان ذا الدلالة المعجمية الوضعية المعروفة، وإنما هو أداة التعريف (أل) في (الحيوان)، وهي التي تسمى عند النحوين العرب بـ(أل) العهد الذكري.[26] فالمتكلم هنا يقصد حيوانا محددا بعينه معهودا بينه وبين المخاطب، ولا يقصد لفظ (الحيوان) الدال على الجنس. ومن المعلوم أن (أل) العهدية من العناصر المبهمة التي لا يتحدد معناها إلا داخل السياق المقالي أو المقامي، تماما مثل باقي التعابير المفتقرة للاستقلال الإحالي.

ويمكن التمثيل لذلك بقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾.[27] ففي هذه الآية الكريمة تحيل أداة التعريف (أل) في (الرسول) إلى لفظ (رسولا) المذكور قبلا. فقد جرى ذكر اللفظ (رسول) ثم أحيل إليه بعد ذلك من خلال دخول اللام عليه، ويشير الزمخشري إلى هذا المعنى بقوله "لما أعاده، وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف إشارة الى المذكور بعينه".[28]

وتنقسم الإحالة العائدية بدورها إلى نوعين: قبلية وبعدية. [29]

– الإحالة العائدية القبلية:

وهي التي يحيل فيها تعبير ما إلى عنصر سابق مستقل إحاليا داخل الخطاب،[30] حيث نجد أن التعبير المستقل إحاليا يتقدم التعبير غير المستقل، كما في الآيتين:

- ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ﴾ [31]
- ﴿وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [32].

25 المرجع نفسه، ص 378.

26 ينظر: المرادي الحسين بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص 193.

27 المزمل: 15، 16.

28 الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط1، 1998، ج6، ص 247.

29 Voir: Cohesion in English, P.33.

30 نسيج النص، ص 118.

31 الأنعام: 17.

32 البقرة: 231.

ففي الآية الأولى يؤدي ضمير الغائب المجرور في (له) وضمير الغائب (هو) دور الإحالة العائدية القبلية، حيث يحيلان، على التوالي داخل النص، إلى لفظ (ضُر) واسم الجلالة (الله). وفي الآية الثانية يحيل اسم الإشارة (ذلك) إحالة عائدية قبلية إلى قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ﴾.[33]

وإذا تأملنا المقطع الشعري الآتي المقتطف من قصيدة "رثاء القطيع" لبدر شاكر السياب:[34]

وَقَد حوّم النومُ حول الغَدير فَما بالُ أزْهارِهِ لَم تَنَم

وَأَمْواجُه أخْلدت للسّكون فَمات عَلى ضَفّتيه النغم

وَكانَت تُغنّي بحجر النّسيم إذا لفّها موهنا واستَجم

أحُزْنا على ما أصاب القطيع؟ رَفيق هَواها، عراها السّقَم

سنلاحظ أن الإحالة العائدية القبلية تحضر بقوة في أبيات المقطع؛ فضمير الغائب المتصل في (أزهاره) و(أمواجه) و(ضفتيه) عنصر لغوي غير مستقل إحاليا لارتباطه داخل النص باللفظ المذكور قبله (الغدير)، وهو يؤدي هنا إحالة عائدية قبلية تسهم في تماسك النص واتساقه. كما أن أداة التعريف (أل) في لفظ (القطيع) يؤدي أيضا دور الإحالة العائدية القبلية؛ فهو يحيل على لفظ (القطيع) الوارد في مطلع القصيدة، حيث يقول الشاعر:[35]

لَقَد حَدّثوني بمَوْت القَطيع فَشدّت على القَلب كَف الألَم

- الإحالة العائدية البعدية:

وهي تقابل الإحالةَ العائدية القبلية؛ إذ بموجبها يحيل تعبير ما إلى عنصر لاحق داخل الخطاب كما في المثالين:

- ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾.[36]
- ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَحْيَى﴾.[37]

ففي المثال الأول يحيل ضمير الشأن (هو) إلى ما بعده أي: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾.[38] كما يحيل ضمير الشأن في (إنه) في المثال الثاني أيضا إلى مجمل الخطاب بعده.[39] ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾،[40] حيث يحيل ضمير الشأن في (إنه) إلى ما بعده.

---

33 البقرة: 231.

يقول أبو حيان الأندلسي في تفسير هذه الآية: "ذلك إشارة إلى الإمساك على سبيل الضرار والعدوان. " أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط. تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج2، ص، ص 218، 219.

34 بدر شاكر السياب، ديوان بدر شاكر السياب، دار العودة، بيروت، لبنان، ط 2004، المجلد 1، ص 135.

35 المرجع نفسه، الصفحة نسها..

36 الإخلاص: 01، 02.

37 طه: 74.

38 يقول الزمخشري: "(هُوَ) ضمير الشأن، و (ٱللَّهُ أَحَدٌ) هو الشأن..» . الكشاف، ج6، ص 460. ويقول ابن عاشور: «ضمير (هو) ضمير الشأن لإفادة الاهتمام بالجملة التي بعده". الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير. دار النشر التونسية، 1984، ج 30، ص 612.

39 ينظر: تمام حسان، اجتهادات لغوية. عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص 230.

40 النمل:09

وقوله أيضا: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾،[41] حيث يحيل الضمير (هي) إلى لفظ الأبصار الذي ورد بعده، وقد أشار الزمخشري إلى ذلك بقوله: "(هِيَ) ضمير مبهم، توضحه الأبصار وتفسره".[42]

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:[43]

يا نهر عاد إليك بعد شتاته صب يفيض الشوق من زفراته

حيث يحيل ضمير الغائب المتصل في عبارة (شتاته) على اللفظ الذي يفسره بعده (صبّ)، إحالة عائدية بعدية.

– الإحالة الإشارية:

إذا كانت الإحالة العائدية، بنوعيها القبلية والبعدية، تؤدي وظيفة الربط بين العبارات المفتقرة للاستقلال الإحالي وبين مرجعها داخل النص، فإن الإحالة الإشارية بالمقابل من ذلك تؤمن العلاقة بين عنصر لغوي مفتقر للاستقلال الإحالي وبين مرجع خارج النص لا يتحدد إلا ضمن سياق التلفظ. فالعناصر الإشارية تحتاج، لكي تحدد مرجعها، إلى عوامل خارج – نصية، أي إلى عوامل غير لغوية يوفرها مقام الخطاب.[44]

وتشتمل العناصر الإشارية بدورها على نوعين من العناصر: بعضها يعين مرجعه في مقام الخطاب بواسطة الإيماء، وتسمى (إشارية إيمائية). وبعضها الآخر يستقي مرجعها "من المحيط المادي دون اللجوء إلى جارحة أو إيماءة ما [وتوافق] ضمائر المتكلم والمخاطب وبعض الظروف الزمانية والمكانية من قبيل (هنا) و(الآن)"، وتسمى (إشارية خالصة).[45]

– الإحالة الإيمائية:

وهي إحالة خارجية، تقوم بربط عنصر لغوي مفتقر إلى الاستقلال الإحالي بمرجع موجود في المقام المادي، بواسطة عنصر غير لغوي من قبيل جارحة أو إيماءة. ومن العبارات التي تؤدي دور الإحالة الإيمائية أسماء الإشارة وضمير الغائب. إن مصاحبة الإيماء لهذا النوع من العبارات اللغوية أمر ضروري لنجاح فعل الإحالة، خاصة في الحالات التي يستجيب فيها أكثر من مرجع لخصائص التعبير المستعمل، وإلا فقد تخفق في تعيين مرجعها.

– الإحالة الإشارية الخالصة:

وهي تلك العلاقة القائمة بين عناصر لغوية خاصة، ضمن التعابير المفتقرة للاستقلال الإحالي، وبين مرجعها في المقام المادي دون اللجوء إلى جارحة أو إيماءة. وتوافق هذه العناصر "ضمائر المتكلم والمخاطب وبعض الظروف الزمانية والمكانية من قبيل "هنا" و"الآن" ".[46]

وتمتاز العناصر الإشارية الخالصة بخاصية أساسية هي أنها لا تحتاج، أثناء عملية التلفظ، إلى أي عنصر آخر – لغويا كان أو إيماءة – لتحديد مرجعها. كما أنها لا تطرح أثناء التلفظ إشكال الإحالة إلى مراجع متعددة، كما هو الحال في الإحالة العائدية. إن دلالة هذه الضمائر " ليست وصفية ولا تكمن في مجموع شروط يتعين على موضوع ما أن يلبيها بل بالأحرى تكمن في إجراء يطبق على مقام الإبلاغ. ".[47]

---

41 الأنبياء: 97.

42 الكشاف، 5/ 165.

43 ديوان بدر شاكر السياب، 2004، المجلد 1، ص 400.

44 القاموس الموسوعي للتداولية، ص 139.

45 ينظر: المرجع نفسه، ص 384.

46 القاموس الموسوعي للتداولية، ص 384.

47 المرجع نفسه، ص 366.

إنها تحيل إلى المتكلم والمخاطب، أثناء استعمالها، بشكل مباشر ودون أي لَبس. لذلك فدلالتها إجرائية، وتعتبر إحالتها إحالة إشارية خالصة. إذ »لا نستطيع استخدامها على نحو إيمائي أو عائدي ". [48]

إن الإحالة الإشارية تتم في الفضاء الخارجي للنص حيث يتموقع مرجع العبارات الإشارية. وهذا الفضاء الخارجي هو ما يسمى بمقام التلفظ، ويشمل العناصر اللازمة لكل فعل تلفظي، وهي: المتكلم والمخاطب وزمان ومكان التلفظ، إضافة إلى كل العناصر الأخرى الخارج – نصية والحاضرة في وضعية التلفظ.[49] ويكمن أن نمثل لذلك بما يلي:

– هذا الرجل نزيه. (مع الإشارة إلى رجل حاضر في مقام التلفظ)

– القطار قادم.

ففي المثال الأول تُعين عبارة "هذا الرجل" شخصا حاضرا في المقام التلفظي لذلك فهي عبارة إشارية (سواء صاحب ذلك إشارة بجارحة أم لا). كما أن عبارة "القطار"، المعرفة تعريف العهد الحضوري، هي أيضا عبارة إشارية لكونها تعين مرجعا حاضرا في المقام.

بناء على ما تقدم، واستنادا إلى معيار استقلالية العبارات اللغوية، أو افتقارها إلى الاستقلال الإحالي، يمكن تلخيص أنماط الإحالة كما تناولتها مختلف العلوم اللغوية الحديثة على النحو الوارد في الخطاطة الآتية:

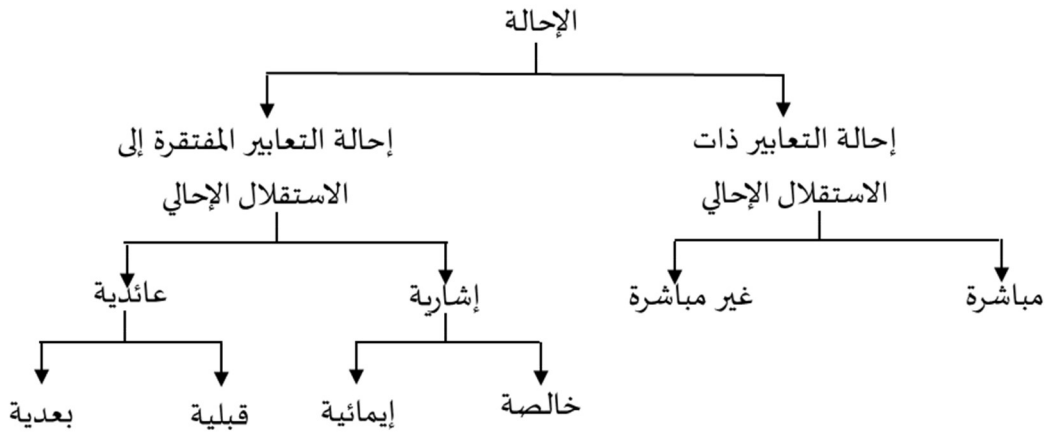

ويمكن إعادة تصنيف هذه الأنماط، اعتمادا على معيار اشتغالها داخل النص أو خارجه، على النحو الآتي:

48 المرجع نفسه، ص 385.

49 فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، مصر، ط1 ، 1987، ص 52.

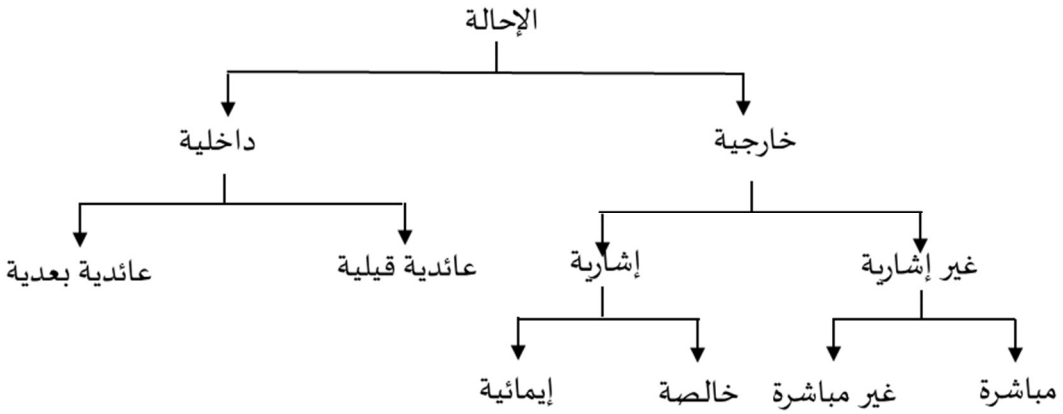

3- تأويل الإحالة وإسناد المرجع:

تتميز التعابير المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي، سواء كانت عائدية أو إشارية، بتعدد المراجع التي يمكن أن تحيل إليها داخل نص ما أو في مقام تواصلي محدد؛ إذ تعين في كل استعمال مرجعا خاصا يختلف عن باقي المراجع التي يمكن أن تعينها في استعمالات أخرى. بل من المحتمل أن توجد في سياق واحد مراجع متعددة يمكن أن تستجيب لإحالة العبارة الإشارية أو العائدية. وفي هذه الحالة، ولنجاح عملية التواصل، يجب على المخاطب اختيار المرجع الصحيح الذي يقصده المتكلم لنجاح عملية التواصل.

إن إسناد المرجع المناسب للعبارة الإحالية يستلزم وفقا لذلك مراعاة سياق الاستعمال من جهة، وقصد المتكلم من جهة أخرى. ويعتمد في ذلك بالأساس على التحليل التداولي، خاصة في الحالة التي ينتج فيها التحليل اللساني أكثر من تأويل، ويعجز عن اختيار واحد من ضمن هذه التأويلات. فمهمة التداوليات هي "وصف تأويل القول تأويلا تاما بالانطلاق مما تنتجه اللسانيات.. من تأويل جزئي للجملة".[50]

ويشكل المحيط المعرفي المتبادل بين أطراف الخطاب، المجال الذي يضم كل المعلومات المشتركة واللازمة للتعرف على المرجع الذي يحيل إليه المتكلم. فمن أجل الاهتداء إلى المرجع الملائم ينبغي أن تضاف إلى المعلومات التي يقدمها فعل الإحالة معلومات أخرى "يمكن استخلاصها من بقية القول أو من الأقوال السابقة أو مما هو خارج لساني، أي بعبارة أخرى معلومات ترجع إلى المحيط المعرفي المتبادل".[51]

وعموما فإن عملية إسناد المرجع الملائم للعبارة الإحالية تتم في مرحلتين رئيستين:

- تكوين الافتراضات: ويتم خلالها تحديد جميع المراجع المحتملة، والتي يمكن أن يحيل إليها تعبير ما. وغالبا ما تتم هذه المرحلة في المستوى النصي، ويقوم بهذه المهمة التحليل اللساني.

- التحقق من الافتراضات: والهدف من هذه المرحلة هو فحص كل افتراض على حدة، والتحقق من صحته من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأقوال اللسانية وبقية الملفوظ، إضافة إلى المعلومات غير اللسانية كالمقام المادي، والسياق النفسي والاجتماعي والثقافي والديني...[52]

50 القاموس الموسوعي للتداولية، ص 133.

51 المرجع نفسه، ص155.

52 ينظر: المرجع نفسه، ص 398.

إن إسناد المرجع آلية تأويلية يقوم بها المخاطب استنادا إلى محيطه المعرفي. ولا يتمثل دوره "في أن يسند إلى تعبير إحالي مرجعا – أيّ مرجع – وإنما المرجع المناسب، أي ما كان المتكلم يقصد تعيينه".[53] ومن أجل ذلك لا بد أن يتبع مسارا محددا يسمى "مسار إسناد المرجع".

أولا: مسار إسناد المرجع:

تستدعي عملية إسناد المرجع لتعبير لغوي، كيفما كان نوعه، سواء داخل النص أو خارجه، تحقق شرطين أساسين هما: الإشباع الدلالي، والإشباع الإحالي.

– الإشباع الدلالي:

ويتحقق هذا الشرط عندما تكون الدلالة المعجمية لتعبير ما، خارج السياق، كافية لتعيين مرجع في الواقع. وعلى هذا تكون التعابير المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي وحدات ذات إشباع دلالي ضعيف. فسماتها المعجمية لا تكفي لتحديد الشروط التي يجب على مرجع ما أن يستوفيها كي تحيل إليه، ذلك أن دلالتها عامة لا تتحدد بدقة إلا داخل سياق محدد.

وبخلاف ذلك، فإن التعابير ذات الاستقلال الإحالي غالبا ما تحوز على إشباع دلالي قوي خارج السياق. غير أن ذلك الإشباع لا يكون دائما كافيا لتحديد المرجع، فالوصف المحدِّد مثلا تعبير ذو استقلال إحالي، له إشباع دلالي قوي؛ أي أن دلالته المعجمية كافية لتعيين الشروط اللازمة لإسناد مرجع محدد له، إلا أنه قد يخفق في تحديد مرجعه.

ويمثل (جاك موشلر) و(آن ريبول) لذلك بعبارة "خرج القط الأسود من النافذة"، إذ يقولان: "نحن هنا إزاء وصف محدد، ومبدئيا يجب أن يكون "القط الأسود" كافيا لتحديد مرجع. ولكن من البين أنه لاحظّ له في بلوغ ذلك دون إضافة معطيات أخرى. إذ ثمة في العالم عدة أشياء تستوفي الشروط التي تجعل منها قطا، ومتصفة باللون الأسود. غير أن أيا من هذه الأشياء لا يتسنى لها أن تكون مرجعا للتعبير: "القط الأسود" فالأمر لا يعني في الواقع إلا حيوانا محددا قصد المتكلم تعيينه..."[54].

ويمكن التمثيل لذلك أيضا من القرآن الكريم بالاسم المعرف في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلاًّ بِسِيمَاهُمْ ﴾ [55] فلفظ الأعراف وصف محدد له دلالة معجمية مستقلة تعني "العالي من الشي والمرتفع".[56] غير أن هذا اللفظ يحتمل، في سياق هذه الآية، أن يحيل إلى مراجع متعددة، ويظهر ذلك من خلال تأويلات المفسرين، ومنها:

- "الأعراف المعهودة التي تكون بارزة في أعالي السّور. ليرقب منها النظَّارة حركات العدو ليشعروا به إذا داهمهم". [57]
- "أعالي ذلك السور المضروب بين الجنة والنار".[58]
- "الأماكن العالية الرفيعة التي يجلس عليها الأشراف".

---

53 المرجع نفسه، ص387.

54القاموس الموسوعي للتداولية، ص 386.

55 الأعراف: 46.

56 نجد في لسان العرب ما يلي: "وعُرْف الدِّيك والفَرَس والدابة وغيرها: مَنْبِتُ الشعر والرِّيش من العُنق... والجمع أَعْراف وعُروف... وسَنام أَعْرَفُ: طويل ذو عُرْف... وناقة عَرْفاء: مُشْرِفةُ السَّنام... واعْرَوْرَفَ البحرُ والسيْلُ: تراكَم مَوْجُه وارْتَفع فصار له كالعُرف... وعُرْف الرمْل والجَبَل وكلّ عالٍ ظهره وأَعاليه، والجمع أَعْراف وعِرَفَة.." لسان العرب، مادة (ع.ر.ف).

57 التحرير والتنوير، ج 8، ص 141.

58 الرازي فخر الدين، مفاتيح الغيب، تقديم: خليل الميس، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1981، ج 14، ص 92.

- "(على الأعراف) أي على معرفة أهل الجنة والنار". [59]

إن شرط الإشباع الدلالي ليس إذاً، كافيا لتحديد المرجع، كما هو واضح في المثالين. فإن كان "جزءا من مسار إسناد المرجع فلا شيء يبرر أن نرى فيه معادلا له".[60] لذلك لا بد من الشرط الآخر، وهو شرط الإشباع الإحالي.

– الإشباع الإحالي.

يكون تعبير ما مشبعا إحاليا إذا استطعنا أن نسند له مرجعا آخذين بعين الاعتبار، إضافة إلى دلالته المعجمية، السياق بكل مكوناته. فحتى في حالة الوحدات ذات الاستقلال الإحالي، كالأسماء والأوصاف المحددة، تتغير معاني الكلمة السياقية من استعمال إلى آخر رغم كون دلالتها المعجمية ثابتة. فالكلمة يمكن أن تكتسب "سمات دلالية إضافية من خلال علاقتها بالمقال الذي ترد فيه وبالمقام الذي تستعمل فيه.. ".[61]

وفي حالة العبارات المفتقرة للاستقلال الإحالي، العائدية والإشارية، يهدف الإشباع الإحالي إلى ملء النقص الدلالي الذي تعانيه تلك الوحدات، بواسطة معلومات مستقاة من مصادر أخرى. وتختلف هذه المصادر باختلاف أنواع الإحالة: ففي الإحالة العائدية يتم البحث عن تلك المعلومات التي تعتبر بمثابة المفسر للعنصر العائد في الجوار اللغوي. وهذا المفسر لا بد أن يكون موجودا في النص، وأن يكون تعبيرا ذا استقلال إحالي يمكن العائد من حيازة مرجع محدد. فضمير المؤنث الغائبة (ها)، مثلا، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾. [62] يتم تأويله من خلال البحث في جواره اللغوي، أي داخل النص. فهو يحيل عائديا إلى (الأرض).

وخلافا لما يرى (ميلنر) من أن "العائد يعالج استنادا إلى الجوار اللغوي لا غير أي المقال"[63]. فإن الاعتماد على الجوار اللغوي وحده، أثناء عملية إسناد المرجع في الإحالة العائدية، قد يكون غير كاف؛ ففي بعض الأحيان ينتج التأويل اللغوي الصرف احتمالات متعددة تقتضي اعتماد آليات تأويلية تداولية للبحث عن المرجع المقصود خارج النص، أي في السياق التاريخي أو الاجتماعي أو الثقافي. إذ "التعرف إلى العائد عليه يعتمد إما على المعطيات النصية والخطابية، وإما على معلومات يوفرها المقام غير اللغوي و/أو معلومات من قبيل ما يتصل بالمعلومات المشتركة بين المتكلمين".[64]

وبخلاف الإحالة العائدية، فإن إسناد المرجع للعناصر الإشارية الخالصة أو الإيمائية، يجب أن يتم باللجوء إلى مقام الخطاب، سواء عن طريق الحضور والمشاهدة، أو بواسطة إيماءة، أو من خلال تعليمات لغوية متصلة بالعنصر الإشاري. فالعناصر الإشارية الخالصة (أنا، أنت، هنا، الآن) لها إشباع دلالي ضعيف، لكن بمجرد استعمالها في الخطاب تصبح ذات إشباع إحالي قوي. إذ لا يمكن لشخص ما حاضر في مقام الخطاب، أن يخطئ في إسناد المرجع للفظ "أنا" الذي يتلفظ به المتكلم.

غير أن هذه المسألة في الواقع تبقى نسبية إذا اعتبرنا أن تحديد المرجع المناسب لـ"أنا" (أو نحن) مثلا، بشكل تام ودقيق، تدخل ضمنه كل المعلومات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية والتاريخية والدينية والسياسية... فلفظ "أنا"، لا يدل فقط على قائله في مقام ما كشخص مادي، وإنما يدل أيضا على كل ما يتصل به في الجوانب السالفة الذكر. وإذا كان المخاطب يجهل تلك المعلومات فإن إحالة الضمير "أنا" في هذه الحالة، ستخفق لا محالة في تعيين مرجعها. وسيؤثر ذلك على مسار الخطاب وردود أفعال المتخاطبين.

---

59 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

60 القاموس الموسوعي للتداولية، ص 386.

61صولة عبد الله، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية. دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص 68.

62 الأعراف: 10.

63 القاموس الموسوعي للتداولية، ص 378.

64 معجم تحليل الخطاب، ص 49.

إن تأويل العناصر الإحالية المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي، لا يمكن أن يقوم إذاً على التحليل اللساني وحده، بل لا بد أن يعتمد أيضا التحليل التداولي الذي يوظف، إلى جانب المعلومات اللغوية، معلومات غير لغوية كالمتلقي والزمان والمكان والموضوع نفسه وشكل الرسالة... غير أن عملية التأويل، حتى وإن وضَعت في الحسبان هذه العناصر المقامية، فإنها لا توظفها كاملة وإنما تختار ما يناسب الخطاب في إطار محدود، ينسجم مع مبدأ التأويل المحلي كآلية تسهم في إسناد مرجع للعبارات المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي.

ثانيا: التأويل المحلي:

يرى (جوليان براون) و(جورج يول) أن تحليل أي خطاب ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يرد فيه؛ لأنه يؤدي دورا فعالا في تأويله. ومما يؤكد ذلك أن قولا واحدا يمكن أن يكون له تأويل في سياق محدد، وتأويل آخر مغاير في سياق آخر مختلف. فضلا عن ذلك، يؤدي السياق دورا مزدوجا؛ إذ يحصر مجال التأويلات الممكنة ويدعم التأويل المقصود.[65]

إن المتلقي، وهو يحاول إسناد مرجع لعبارة إحالية، يحاول أن يبذل أقل جهد ممكن، لذلك يعمل على توظيف العناصر السياقية الضرورية فقط لبناء تأويل ما؛ فهو يعتمد بذلك على ما يسمى بالتأويل المحلي، وهو مبدأ يقيد الطاقة التأويلية للمتلقي بالاعتماد على معارفه، كما أنه مبدأ "متعلق بتحديد الفترة الزمنية في تأويل عنصر لغوي من قبيل (الآن)، أو المظاهر الخاصة بشخص محال إليه بالاسم العلم (جون) مثلا. ويقتضي ذلك وجود مبادئ في متناول المتلقي تجعله قادرا على تحديد تأويل ملائم ومعقول لعبارة "جون" في وضعية تلفظية معينة"[66]

إن مبدأ التأويل المحلي يرشد المتلقي إلى عدم إنشاء سياق أوسع مما يحتاجه لنجاح عملية التواصل، وإلى الاعتماد على ما هو متاح محليا لتأويل القول. فلو قيل لشخص ما مثلا: (افتح الباب) فإنه سيحاول البحث عن أقرب باب مغلق ليفتحه. ذلك أنه من غير المنطقي أن يبحث عن الأبواب المغلقة في أرجاء المنزل، أوفي المنازل المجاورة، ثم يقف حائرا أيها يقصد المتكلم.

وبالمثل لو أن شخصا دعا صديقه إلى حضور حفل على الساعة الثامنة، ثم قال له: (حاول أن تحضر مبكرا)، فإن المدعو سيقوم بتأويل عبارة (مبكرا) معتمدا (الساعة الثامنة) مرجعا لتأويله باعتباره أقرب وقت مشار إليه، ولن يؤوله اعتمادا على وقت آخر مشار إليه بالأمس أو الأسبوع الماضي...

ولتوضيح هذا المبدأ أكثر يقدم (براون) و(يول) المثال التالي: [67]

جلس رجل وامرأة في البهو... سئم الرجل فاتجه نحو النافذة وبدأ ينظر من النافذة... خرج وذهب إلى ناديه / وذهب إلى ناد ثم تناول مشروبا وبدأ يتحدث مع النادل.

فتأويل كل عبارة من العبارات الواردة في هذا المثال مرتبط بالمقام الأول، إذ يؤول المتلقي هذه العبارات اعتمادا على عناصر السياق ذاتها، دون أن يتجاوزها إلى ما هو أوسع مادام ليس هناك ما يؤشر على ذلك. وبذلك يكون الرجل المتجه نحو النافذة هو نفسه الرجل الذي جلس مع المرأة في البهو. وستؤول النافذة على أنها نافذة البهو المشار إليه سابقا، وليست نافذة غرفة أخرى أو نافذة قطار مثلا، أما النادي الذي ذهب إليه فيفترض المستمع أنه يوجد في المدينة نفسها التي يوجد فيها الرجل، ومن غير المعقول أن يفهم أنه استقل طائرة إلى مدينة أخرى.

إن مبدأ التأويل المحلي يسمح إذاً، بتأويل الخطاب اعتمادا على عناصر سياقية أولية دونما حاجة إلى توسيع السياق، وإقحام عناصر أخرى غير ضرورية في التأويل. وهذا المبدأ في نظرنا يسمح بتأويل أي خطاب لغوي، لكنه ناجع بالأساس في تأويل الخطابات المشتملة على العناصر

65 Discourse analysis, P.P. 35, 36.

66 Ibid. P.P. 58, 59.

67 Discourse analysis, P. 59.

اللغوية التي يمكن أن تعين مراجع متعددة في مقام ما كالأسماء الأعلام والإشاريات، وخاصة أداة التعريف العهدية (أل)، والعناصر ذات الإحالة العائدية لكونها تستلزم معارف قبلية لإسناد مرجع لها. كما يسمح هذا المبدأ أيضا بالاقتصاد في الجهد أثناء عملية التأويل شأنه في ذلك شأن مبدأ الإتاحة.

ثالثا: مبدأ الإتاحة:

مبدأ الإتاحة [68] مبدأ هام ضمن نظرية الملاءمة، وهي نظرية معرفية طورها على نحو دقيق كل من (دان سبيربر) (Dan Sperber) و(ديردر ويلسون) (Deirdre Wilson)، وتعود أصولها إلى قاعدة (الملاءمة) ضمن قواعد المحادثة عند (بول غرايس)[69]. ويعد مفهوم الملاءمة في هذه النظرية مركزيا؛ إذ أن سيرورة الفهم والتأويل تقوم على استراتيجية تضع في حسبانها معارف المخاطب، وأن هذا الأخير لا يجب أن يبذل جهدا إضافيا أكثر مما ينبغي للحصول على أثر معرفي معين. وتقوم نظرية الملاءمة على فكرة مركزية مفادها أن الذهن البشري مصمم طبيعيا للبحث عن المعلومة الأكثر ملاءمة وفائدة، وبأقل جهد فكري ممكن. والقاعدة الأساسية في هذه النظرية هي أنه كلما كان الأثر المعرفي كبيرا وكان الجهد المبذول لاستخراجه قليلا، كانت الملاءمة عالية.

ويعتمد التأويل في نظرية الملاءمة على مبدأ الإتاحة، حيث يختبر المتلقي أولا التفسيرات ويبحث عن المعاني الأكثر حضورا وإتاحة في ذاكرته القريبة، ويتوقف ذهنيا عن البحث بمجرد الوصول إلى تأويل يحقق الملاءمة المقبولة. ويسمح ذلك في العبارات الإشارية والعائدية بإسناد المرجع الأكثر ملاءمة للعبارة اللغوية، قصد ضمان تواصل فعال بين المتخاطبين. وهذا المرجع لا يمكن أن يكون إلا المرجع الذي يتيحه السياق ويرجحه بشكل قوي، وبمعنى آخر: المرجع الذي يستطيع أن يصل إليه بأقل جهد ممكن، وبأكبر أثر معرفي ممكن أيضا، أي: الأكثر إتاحةً.[70]

إن النظام الإجرائي لتحديد الإحالة عند (سبيربر) و(ويلسون) إذاً، يرتكز على مبدأ الإتاحة، باعتباره مبدأ تداوليا يتحقق بفعل اختزال المجال الإجرائي للعبارة الإحالية استنادا إلى مفهوم الملاءمة. ويتم قياس هذا المفهوم بدلالة (الأثر) و(الجهد). ويتضح ذلك من خلال ما يلي:[71]

- كل فعل تواصلي يضمن وجود نوع من الملاءمة المثلى، قائم على تأويل مناسب للعبارة اللغوية.
- إن انسجام تأويل ما يفترض أن المخاطب يتتبع المسار المعرفي الأكثر اختصارا والأكثر يسرا لإسناد مرجع للعبارة.

68اخترنا استعمال مصطلح "الإتاحة" مقابلا للمصطلح الإنجليزي: Accessibility بدل مصطلح "المنالية" أو ومصطلح "إمكانية الوصول"، لكون مصطلح الإتاحة في تقديرنا، يعبر بشكل واضح عن المبدأ كما ورد في نظرية الملاءمة؛ إذ يحيل إلى أن المعلومة او القرينة السياقية متاحة في الذاكرة القريبة او البيئة المعرفية للمخاطب، ولا تتطلب جهدا مضنيا لاستحضارها.

69 H.P.Grice. Logique et conversation. traduit par: Frederick Berthet et Michel Bozen, In: Communication, Seuil, Paris, France, N° 30, 1979, , P. 61.

ينظر أيضا: روبرت دي بوغراند، النص والخطاب والإجراء. تج: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1988، ص 495.

70 Voir : Georges Kleiber, Marqueurs référentiels et processus interprétatifs : pour une approche "plus sémantique". In: Cahier de linguistique française, Actes du 4e Colloque de Pragmatique de Genève, 16 – 18 octobre 1989, Université de Genève, 1990, P.P. 245, 248.

71 Brigitte Widerspil. Le nom propre: un 3e type de reference? In: La Deixis, (colloque en Sorbonne 8-9 juin 1990), direction de Mary-Annick et Laurent Danon-Bolleau, presses Universitaires de France p. 474.

- يجب ألا تتفاوت درجة الجهد المبذول أثناء المعالجة المعرفية الضرورية للتأويل، مع درجة الأثر الإخباري والمعرفي الذي يوفره كل من الملفوظ والسياق معا.

إن درجة ملاءمة المرجع في خضم عملية التأويل إذاً، تقاس بمدى التوازن القائم بين الجهد والأثر، حيث يقوم المتلقي بعمليات استنتاجية انطلاقا من وقائع سياقية ليخلص إلى بناء الاستدلال الأكثر ملاءمة لربط العنصر الإحالي بمرجعه المناسب. غير أن الوصول إلى المرجع المناسب أو المرجع المقصود قد لا يكون متاحا دائما في الذاكرة القريبة او البيئة المشتركة القريبة، فيتطلب حينئذ جهدا أكبر عبد النبش في الذاكرة البعيدة أو العودة إلى مكان أبعد داخل النص نفسه أو في نصوص أخرى، أو البحث في سياقات كبرى اجتماعية او تاريخية أو دينية...

ومن أمثلة ذلك أن يقول موظف لزميله في العمل: "أنظر، القط قادم". فتأويل لفظ "القط" يقوم على آليات تأويلية يتيحها مبدا الإتاحة للوصول إلى تحديد المرجع المناسب للعبارة. فإذا كان الأمر يتعلق فعلا بقط حقيقي فإن هذا المبدأ يسمح بإسناد مرجع العنصر الإشاري "أل" في لفظ القط اعتمادا على البيئة المادية أولا. ذلك أن الألف واللام مستعمل هنا للعهد الحضوري، فيكون مرجعه هو الحيوان المعهود الحاضر حقيقة في المقام المادي الذي يجمع المتكلم والمخاطب في بيئة العمل المشتركة بينهما، فيكون الأثر المعرفي هنا مرتفعا بجهد تأويلي ضعيف.

أما إذا لم يكن هناك قِط حقيقي، وكان التعبير استعاريا، قُصد به شخص معين، كأن يكون رئيسهما في العمل مثلا، فإن الذهن ينتقل إلى البحث عن مرجع ملائم ينطبق عليه هذا الوصف في الذاكرة. فإذا كان الوصف شائعا يلقب به الرئيس باستمرار بين المتحدثين، أو دار عنه حديث بهذا اللفظ قبل قليل، فإن مرجع العبارة الاستعارية "القط" يكون عالي الإتاحة في الذاكرة القريبة للمخاطب. وسيهتدي بجهد أقل إلى أن المقصود بالقط هو رئيسهما في العمل. أما إذا لم يطلق هذا اللفظ من قبلُ على الشخص المقصود، فإن الجهد المبذول في عملية التأويل يكون مرتفعا، إذ يستوجب إسنادُ مرجع ملائم للفظ "القط" هنا (وهو الرئيس) البحثَ عن أوجه الشبه بين ما يدل عليه اللفظ في أصله وبين المرجع المقصود، كالتسلل بخطواته الصامتة، أو النظر بعينيه الثاقبتين، كثرة تجوله بين المكاتب. فيكون الأثر المعرفي لهذا التأويل هو التحذير والتنبيه أو التهكم والسخرية...

خاتمة:

إن الإحالة في البحث اللغوي، استنادا إلى ما سبق، هي تلك الوظيفة التي بموجبها تتحدد علاقة اللغة بالعالم الواقعي أو المتخيل، أو لنقل علاقة عالم النص بالعالم الخارج عن النص. غير أن هذه العلاقة لابد لها أن تمر عبر قصد المتكلم، فهي من جهة، تحدد علاقة المتكلم بالنص وتسمح له بالتعبير عن مواقفه تجاه العالم والتبليغ عن مقاصده، وتكشف، من جهة أخرى، عن الإطار المرجعي الذي أسهم في بناء ذلك النص بكل حمولته الثقافية والعقدية والإيديولوجية، وعن الشروط الخطابية التي أنتجته.

وتختلف أنماط الإحالة حسب طبيعة العبارات اللغوية، فالعبارات ذات الاستقلال الإحالي كأسماء الأجناس والأسماء العلم لها إحالة خارجية مباشرة، فلا تحتاج في تعيين مرجعها خارج اللغة إلى عنصر لغوي آخر ذي استقلال إحالي، في حين أن إحالة العبارات العلائقية غير مباشرة خاصة حين ترد في مركبات إضافية، فتعين حينئذ مرجعها عبر عبارة مستقلة تشغل في هذا التركيب موقع المضاف إليه.

أما العناصر اللغوية المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي، فهي عناصر سياقية لا تتحدد إحالتها إلا ضمن السياق المقالي أو المقامي الذي ترد فيه. وتكون إحالتها عائدية حين يكون مرجعها واردا في النص أو الخطاب. وبالمقابل من ذلك، تكون إحالتها إشارية حين تعين مرجعا خارج النص ضمن السياق التواصلي أو ضمن سياق أعم ضمن البيئة المشتركة بين منتج الخطاب ومتلقيه.

ونظرا لما للعناصر الإحالية الإشارية والعائدية، من سمات لغوية تجعلها مفتقرة للاستقلال الإحالي وغير مشبعة دلاليا، فإن عملية تحديد إحالتها، وتعيين مرجعها من قبل المتلقي، تقتضي اتباع مسار معرفي محدد، واعتماد آليات تأويلية ناجعة قائمة على التحليلين اللساني والتداولي معا، عبر استثمار المعطيات المقالية والمقامية، وما تتيحه المعرفة السابقة والبيئة المشتركة بين أطراف الخطاب من معلومات تسمح ببلوغ أثر معرفي عالٍ بجهد تأويلي أقل اعتمادا على مبدأين أساسيين: مبدأ التأويل المحلي، ومبدأ الإتاحة.

لائحة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الأزهر الزناد، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1993.
- بالمر أف آر، علم الدلالة، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، نشر الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 1985.
- باتريك شارودو ودومينيك منغنو وآخرون، معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سيناترا، تونس، 2008.
- جاك موشلر وآن روبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة جماعية بإشراف عزالدين المجدوب، دار سيناتار، المركز الوطني للترجمة، تونس 2010.
- الزمخشري محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط1، 1998.
- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار النشر التونسية، تونس، 1984.
- كاترين كاربرت أوريكشيوني، فعل القول (من الذاتية في اللغة)، ترجمة: محمد نضيف، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2007.
- المرادي الحسين بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.
- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، مصر، ط1 ، 1987.
- صولة عبد الله، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط 2، 2007.
- الرازي فخر الدين، مفاتيح الغيب، تقديم: خليل الميس، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1981.
- روبرت دي بوغراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1988.
- تمام حسان، اجتهادات لغوية. عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

المراجع الأجنبية:

- Georges KLEIBER, Problème de référence: Descriptions définis et noms propres, centre d'Analyse Syntaxique, Université de Metz, France.

- Milner Jean-Claude, Réflexion sur la référence, In : Langue française, N° 30, 1976.
- Gillian Brown & George yule, Discourse analysis, Cambridge University Press, First published, 1983 .
- Frédéric NEF , Indexicalité et indicialité : pragmatique formelle et théorie de l'énonciation .In : Histoire Epistémologie de Langage, tome 8, fascicule 2, 1986.
- Pascal Engel, Identité et Référence: la théorie des noms propres chez Frege et Kripke. Presses de l'Ecole NormaleSupérieure, Paris, France, 1985.
- H.P.Grice. Logique et conversation. traduit par: Frederick Berthet et Michel Bozen, In: Communication, Seuil, Paris, France, N° 30, 1979.
- Georges Kleiber, Marqueurs référentiels et processus interprétatifs : pour une approche "plus sémantique". In: Cahier de linguistique française, Actes du 4e Colloque de Pragmatique de Genève, 16-18 octobre 1989, Université de Genève, 1990.
- Brigitte Widerspil. Le nom propre: un 3e type de reference? In: La Deixis, (colloque en Sorbonne 8-9 juin 1990), direction de Mary-Annick et Laurent Danon-Bolleau, presses Universitaires de France.